المساعدة الاجتماعية وإعادة تشكيل الوساطة الأسرية:
من الأشكال التقليدية إلى المأسسة المعاصرة

محمد العيساوي
أستاذ بوزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، باحث في السوسيولوجيا
المملكة المغربية

الملخص:

تستعرض هذه الورقة البحثية التحولات التي عرفتها المساعدة الاجتماعية، من الممارسات التقليدية القائمة على الإحسان والتضامن الاجتماعي، إلى أشكالها المؤسساتية كما هو الحال بالنسبة لحالة التنظيم القضائي المغربي، إذ تسلط الضوء على العلاقة بين المساعدة الاجتماعية وتدبير النزاعات الأسرية بالمحكمة الابتدائية بتطوان. وتنطلق الدراسة من الاهتمام بالنزاعات الزوجية باعتبارها من أكثر القضايا حضورا داخل المحاكم، مع ارتفاع النقاش العمومي حول المنظومة القانونية والتدخلية المتعلقة بها، لما تعكسه من تغيرات اجتماعية تمس بطبيعة العلاقات الأسرية بشكل خاص والاجتماعية بشكل عام.

تعتمد هذه الدراسة على مقاربة تجمع بين البعدين الكمي والكيفي، من خلال توظيف استمارة تم الإجابة عنها من طرف 130 فردا، مع إجراء مقابلات موجهة مع 8 نساء ممن اجتزن تجربة الولوج إلى مجال النزاعات الزوجية، بالإضافة إلى تحليل مضمون 50 حكما قضائيا مرتبطا بالنزاعات الزوجية.

يتطرق هذا المقال كذلك إلى أن النزاعات الزوجية ترتبط أساسا بالتحولات التي مست القيم والعلاقات داخل الأسرة. كما يظهر أن المساعدة الاجتماعية القضائية تسعى إلى تقريب وجهات النظر والحد من تفاقم النزاع الأسري، غير أن فعالية تدخلها تظل محدودة بحكم بعض الإكراهات التنظيمية والتمثلات الاجتماعية المرتبطة بالمحكمة. وفي المقابل، ما تزال آليات المساعدة التقليدية تحافظ على حضورها داخل الوعي الاجتماعي رغم تراجع دورها العملي.

الكلمات المفتاحية: المساعدة الاجتماعية، الأسرة المغربية، تدبير النزاعات، التنظيم القضائي، المؤسسات التقليدية.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Abstract:

This paper looks at how social assistance in Morocco has moved away from informal, community-based practices toward a more regulated institutional presence within the judicial system. The Court of First Instance in Tetouan serves as the empirical anchor, with the study centering on marital disputes — the most litigated family matter in Moroccan courts — in the years following the 2004 Family Code.

Three methods were used: a questionnaire completed by 130 respondents drawn from the court's jurisdictional area, semi-structured interviews with 8 women who had been through marital litigation, and a reading of 50 divorce rulings issued in 2022. SPSS was used for the survey data; content analysis for the qualitative material.

The picture that emerges is one of institutional underperformance. Social workers were involved in only 20% of khul' divorce cases, and reconciliation was achieved in just 8% of the 121 files referred to the social assistance office in early 2023. Divorce rulings were handed down in 72% of cases. Respondents largely described the court as a place associated with separation rather than resolution — a perception that cuts directly against the mediating role social workers are supposed to play. Informal networks, by contrast, remain the first resort for most people facing marital difficulty, not because formal services are unknown, but because they are not trusted.

The gap between what judicial social assistance is designed to do and what it actually does cannot be explained by individual failure alone. It reflects a mismatch between a bureaucratic institution and the social logic most people still use when navigating family crisis.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

مقدمة:

عرفت المساعدة الاجتماعية خلال التاريخ الحديث تحولات عميقة ارتبطت بالتطور الذي شهدته المجتمعات الحديثة، إذ انتقلت تدريجيا من ممارسات تقليدية قائمة على المفاهيم الدينية والأخلاقية كالإحسان والتكافل الديني والعرفي إلى أشكال مؤسساتية أكثر تنظيما، تستند إلى مقاربات العلوم الاجتماعية وآليات التدخل المهني المنظم.

وفي السياق المغربي، ساهمت التحولات الاجتماعية المرتبطة بالتحضر والهجرة والتحديث في إعادة تشكيل بنية العلاقات الأسرية وأدوار مؤسسات الضبط الاجتماعي التقليدية، كما هو الحال بالنسبة للدور الذي كانت تقوم به الزوايا وكبار السن والفقهاء ومؤسسة الجماعة القبلية، إذ كانت تضطلع بوظائف الوساطة والصلح على مستوى النزاعات الاجتماعية ككل، والأسرية بشكل خاص.

وفي ظل التحولات العميقة التي شهدها المجتمع المغربي، أدى تراجع فاعلية هذه الآليات التقليدية إلى تزايد لجوء الأفراد إلى المؤسسات الرسمية، خاصة المؤسسة القضائية، باعتبارها فضاء لتدبير النزاعات الأسرية.

وفي هذا السياق، تسعى هذه المقالة إلى تقديم قراءة تحليلية شاملة لمسار المساعدة الاجتماعية القضائية منذ إحداثها داخل المحاكم سنة 2004[1]، في محاولة لإدماج البعد الاجتماعي ضمن مسار معالجة النزاعات الأسرية، عبر آليات تقوم على الوساطة والتوجيه فيما أسمته الجهات المكلفة بالقطاع "أنسنة القطاع". غير أن هذه التجربة قد تثير عدة تساؤلات سوسيولوجية تتعلق بطبيعة التحول من منطق المساعدة التقليدية إلى منطق التدخل المؤسساتي المنظم، وبحدود فاعلية المساعدة الاجتماعية القضائية في احتواء هذه النزاعات الأسرية داخل فضاء يتداخل فيه القانوني والاجتماعي والرمزي.

وانطلاقا مما سبق، تتمحور إشكالية هذه المقالة حول سؤال أساسي يتمثل في: ما دور المساعدة الاجتماعية في فض النزاعات الأسرية داخل التنظيم القضائي؟ كما تسعى إلى فهم كيفية انتقال الصراع من المجال الأسري إلى النزاع ضمن المجال القضائي، وتحليل طبيعة الاستراتيجيات التدخلية المعتمدة في تدبيره، ورصد حدود فاعليتها في ظل التحولات الاجتماعية التي تعرفها الأسرة المغربية.

1. الإطار النظري والمفاهيم

2.1 دينامية الانتقال من الإحسان التقليدي إلى المأسسة

يشكل مفهوم الفعل الاجتماعي عند ماكس فيبر مدخلا نظريا لفهم التحولات التي عرفتها المساعدة الاجتماعية عبر التاريخ، باعتبارها انتقلت من ممارسات تقليدية ذات طابع قيمي ووجداني يستمد شرعيته من المعتقدات الدينية، إلى التدخلات المؤسساتية التي تقوم على العقلنة والتنظيم.

في أشكالها التقليدية، غالبا ما ارتبطت المساعدة الاجتماعية بمنطق الإحسان والتكافل الديني كما كان الحال بالنسبة للرهبان الذين عرف عنهم أنهم كانوا يرسخون قوة عملهم للكنيسة وأعمالها التي كان بعضها اجتماعيا يتعلق بمساعدة الأفراد في وضعية حاجة[2]، ثم في الزوايا والمساجد كما هو الحال بالنسبة للمغرب والمجتمعات الإسلامية بشكل عام.

---

[1] فاوزي هناء، *تقرير حلقة تكوينية حول المساعدة الاجتماعية داخل المرفق القضائي*، قسم قضاء الأسرة بالمحكمة الابتدائية بالرشيدية، وزارة العدل، المغرب، 2021، ص:3.

[2] شرايمي محمد، الخدمة الاجتماعية: بحث في مهنة المساعدة الاجتماعية بالمغرب، دار النشر طوب بريس، الرباط، 2013، ص:12-13.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وقد ارتبطت هذه الممارسات أيضا بما هو عرفي كما هو الحال بالنسبة للقبيلة، حيث كانت تستمد مشروعيتها من روابط القرابة والانتماء الديني والقيم الجماعية المشتركة. فارتبطت هذه الممارسات تاريخيا بفعل الصدقة والمعونة وتقديم الدعم للفئات الهشة داخل الجماعة.

ومع تشكل الدولة الحديثة وتطور مؤسساتها، بدأت المساعدة الاجتماعية تكتسب طابعا مؤسساتيا أكثر تنظيما[1]، يقوم على أهداف واضحة وآليات تدخل مهنية مستندة إلى مقاربات العلوم الاجتماعية.

إن السياق المغربي لم يكن بعيدا عما يحدث في العالم، إذ اكتست الزوايا ومؤسسات الأوقاف والفقهاء أدوارا أساسية في تقديم المساعدة الاجتماعية بأشكال متعددة، شملت الإيواء والتعليم والإعالة والوساطة في النزاعات الأسرية والاجتماعية بشكل عام، وفق منطق يستند إلى المرجعية الدينية والرمزية الجماعية للأفراد والتنظيمات الاجتماعية. غير أن التحولات الاجتماعية المرتبطة بالتحضر والهجرة ساهمت في إضعاف الكثير من التنظيمات الاجتماعية التقليدية كما هو الحال بالنسبة للأسرة الممتدة وروابط القبيلة وأدوار الفاعلين الكلاسيكيين في تدبير النزاعات كما هو الحال بالنسبة لمؤسسة الجماعة، الزاوية، المسجد.

إن كل هذه التغيرات الاجتماعية ساهمت بشكل كبير في تراجع فعالية آليات التدخل التقليدية، مما فتح المجال أمام تصاعد دور المؤسسات الرسمية في تدبير النزاعات الاجتماعية والأسرية، كما هو الحال بالنسبة للتنظيم القضائي موضوع مقالنا هذا، الذي يختص بتدبير هذه النزاعات الأسرية.

2.2 الصراع والنزاع في التنظيم الأسري: المرتكزات النظرية

تعتمد هذه الدراسة على ثلاث مقاربات نظرية نحاول عبرها بلوغ نوع من التكامل التحليلي، باعتبار الموضوع الاجتماعي مسألة مركبة يصعب حصرها انطلاقا من منظور نظري واحد، إذ أن لفهم طبيعة النزاعات الأسرية وآليات تدبيرها. اعتمدنا بشكل أولي على النظرية الصراعية، التي تنظر إلى الصراع باعتباره نتيجة لتعارض المصالح داخل التنظيمات الاجتماعية، كما هو الحال بالنسبة للصراعات الداخلية التي تنشأ بين الأفراد، أو تلك التي تكون بين جماعة بشرية وأخرى، أو بين الدول[2]. وفي إطار الأسرة، يظهر هذا التعارض من خلال اختلاف الأدوار والتوقعات والمصالح بين الأفراد[3]، هذا الاختلاف الذي ازداد مع الأسرة الحديثة التي صارت أدوار الفاعلين فيها تتعارض، بين ما هو تقليدي وما هو حداثي، بما قد يؤدي إلى تحول الصراع من مستوى التوتر الداخلي إلى نزاع معروض أمام المؤسسة القضائية.

أما المقاربة الوظيفية، فتنطلق من اعتبار التنظيم القضائي أحد الأنساق الاجتماعية التي تضطلع بوظيفة الحفاظ على التوازن والاستقرار الاجتماعي من خلال تدبير النزاعات واحتوائها[4]. ومن هذا المنظور، تمثل المساعدة الاجتماعية القضائية آلية تدخل تسعى إلى الحد من تفكك الروابط الأسرية وتقوية إمكانيات التوافق بين الأطراف المتنازعة.

بالإضافة إلى الوظيفية تسمح لنا باستيعاب أهمية المساعدة الاجتماعية من التقليدي إلى المؤسساتي، باعتبارها تكتسي وظيفة بالغة الأهمية في التنظيمات الاجتماعية، لتدبير إشكالات عديدة قد تنشأ ضمن التنظيم الاجتماعي.

---

[1] عاطف عطية، *التدخل الاجتماعي: المستويات الميادين والتجارب* ط2، دار النشر نلسن، بيروت، 2016، ص:2.

[2] Jean Etienne, Françoise Bloess, Jean-Pierre Noreck & Jean-Pierre Roux, *Dictionnaire de sociologie*, Hatier, Paris, 2004, p. 129.

[3] محمد الحوراني، *النظرية المعاصرة في علم الاجتماع*، دار مجدولاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2008 ص:86.

[4] أنطوني غيدنز، *علم الاجتماع*، ترجمة الصياغ فايز، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2001، ص:75.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

في المقابل، توفر التفاعلية الرمزية إطارا لفهم البعد الرمزي للتراعات الزوجية، إذ لا ترتبط هذه التراعات فقط بتعارض المصالح، بل أيضًا باختلاف المعاني والتمثلات التي يمنحها الأفراد لعلاقاتهم وأدوارهم داخل الأسرة. فالكثير من التراعات تنشأ نتيجة سوء الفهم واختلاف تأويل الرموز والتوقعات المرتبطة بالعلاقة الزوجية.

وهذا ما تجلى بوضوح في الدراسة الميدانية التي تأكد خلالها كثرة الأحكام التي انتهت بالطلاق بسبب سوء التواصل بين الزوجية، أو بسبب اختلاف المنظور والتمثلات، إذ أن الزوجين قد يلتقيان في تحقيق أسرة سليمة تضمن للأبناء والزوجين علاقات صحية ذات أثر إيجابي على مستوى احتياجاتهم، لكنهما يعجزان عن تقريب وجهات النظر فيما بينهما لتحقيق حد معين من المصالح الفردية المشتركة ضمن التنظيم الأسري.

3.1 المساعدة الاجتماعية القضائية: المفهوم والسياق

تعرف الخدمة الاجتماعية، وفق التعريف المعتمد من قبل الاتحاد الدولي للأخصائيين الاجتماعيين، باعتبارها ممارسة مهنية وتخصصًا معرفيًا يهدف إلى تعزيز التغيير والتنمية الاجتماعية وتقوية التماسك الاجتماعي[1]. وفي سياق التنظيم القضائي المغربي[2]، يُنظر إلى المساعدة الاجتماعية بشكل عام بوصفها آلية داعمة لتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة، عبر دعم الضحايا والفئات الهشة ومرتبكي جرائم الأحداث بالإضافة إلى تقديم خدمات الوساطة والتوجيه[3]، كما هو الحال بالنسبة لمهامها ضمن العمل القضائي، من خلال توفير معطيات اجتماعية تساعد القاضي على فهم الوضعيات الأسرية المرتبطة بالتزاع واتخاذ قرارات أكثر ملاءمة للواقع الاجتماعي للأطراف المعنية.

كما عرف القانون رقم 38.15 العامل الاجتماعي باعتباره شخصا يمارس بصفة مهنية مهام مواكبة الأفراد والجماعات الذين يواجهون صعوبات تحول دون اندماجهم الكامل في الحياة الاجتماعية. وداخل المحاكم، يشتغل المساعدون الاجتماعيون، خصوصا ضمن أقسام قضاء الأسرة[4]، عبر آليات عديدة تتعدد ضمن قسم قضاء الأسرة والنيابة العامة، أبرزها الوساطة الاجتماعية وتقريب وجهات النظر وإعداد التقارير الاجتماعية، بما يجعل تدخلهم يتجاوز الجانب الإداري نحو أدوار اجتماعية وتواصلية تسعى إلى الحد من تفاقم التراعات الأسرية، كما تم الإشارة له ضمن المادة 50 من التنظيم القضائي[5].

2. التقنيات المنهجية المستخدمة

اعتمدت هذه الدراسة منهجية مزدوجة تجمع بين البعدين الكمي والكيفي، وذلك من خلال ثلاث تقنيات بحثية متكاملة ومتناسقة، تتضافر فيما بينها لبناء صورة شاملة عن ظاهرة المساعدة الاجتماعية القضائية في سياق التراعات الزوجية.

---

[1] www.ifsw.org
متاح على الموقع الإلكتروني للاتحاد الدولي للأخصائيين الاجتماعيين، تم الاطلاع: 15/06/2014

[2] عرض القانون رقم 38.15 التنظيم القضائي بأنه التنظيم الذي يشمل محاكم الدرجة الأولى الابتدائية سواء كانت مدنية أو تجارية أو إدارية ومحاكم الدرجة الثانية الاستئنافية كمحاكم الاستئناف ومحاكم الاستئناف التجارية والادارية، ومحكمة النقض.

[3] Seble Ayalew, *Role and Contribution of Social Work Practice in Court Setting and Its Support System* (Unpublished Master's Thesis), Addis Ababa University, Addis Ababa, Ethiopia, 2016, p. 9.

[4] المملكة المغربية، وزارة العدل، *مرجعية الوظائف والكفاءات*، المجال الوظيفي الثالث، العدالة وحماية الحقوق،2012.

[5] المملكة المغربية، *القانون رقم 38.15 المتعلق بالتنظيم القضائي*، الجريدة الرسمية، 14 يوليوز 2022.

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

أولى هذه التقنيات استمارة موجهة لعينة ملاءمة، قوامها 130 فرداً من القاطنين ضمن مجال التقاضي التابع للمحكمة الابتدائية بتطوان، ويشمل ذلك إقليم تطوان وعمالة المضيق–الفنيدق. وقد تميزت العينة بهيمنة الفئة الشبابية إذ بلغت نسبة من تراوحت أعمارهم بين 19 و29 سنة 61.5%، فيما بلغت نسبة حاملي الشهادات الجامعية 69.2%، وشكل القاطنون في المجال الحضري ما نسبته 80% من المجموع.

أما التقنية الثانية التي تم استخدامها، فهي مقابلات موجهة مع عينة قصدية مؤلفة من 8 نساء سبق لهن أن عشن تجربة نزاعات زوجية أمام قسم قضاء الأسرة بمدينة تطوان شمال المغرب. إذ استهدف هذا الاختيار القصدي التعمق في الأبعاد الذاتية والرمزية للتجربة القضائية، بما يتجاوز ما تتيحه الأدوات الكمية من معطيات يصعب تحديد عمقها.

بالإضافة إلى ما سبق، **تضمنت التقنية الثالثة** تحليل مضمون 50 حكما قضائيا تتعلق بطلبات الطلاق للشقاق الصادرة خلال عام 2022، فضلا عن تحليل بيانات مكتب المساعدة الاجتماعية للربع السنوي الأول من سنة 2023[1]. وقد جرى تحليل البيانات الكمية باستخدام برنامج التحليل الاحصائيSPSS، في حين اعتمد تحليل المضمون أداة لمعالجة المعطيات الكيفية، مما أتاح الجمع بين المنطقين الاستدلالي والاستنتاجي في قراءة الموضوع المدروس

3. نتائج وتحليل المعطيات الميدانية

1.3 محددات انتقال الصراع من التنظيم الأسري إلى النزاع القضائي

تكشف معطيات الدراسة أن الصراعات الأسرية تتشكل في جوهرها من تعارض المصالح وتباين التوقعات بين الزوجين. إذ أبرزت الاستمارة جملة من الدوافع المؤدية إلى النزاعات بين الزوجية، يتصدرها مشكلات التواصل وغياب التفاهم المتبادل مما يشير إلى أهمية نظرية التفاعلية الرمزية في تحليل المعطيات، يليها الإحساس بعدم المساواة في توزيع الحقوق والواجبات، ثم صراع الأدوار بين الجنسين، المتأجج بفعل التغير الذي طرأ على الأسرة المغربية مع تغير الأدوار التقليدية وخروج المرأة بفعل الحاجيات الاقتصادية إلى سوق العمل وما أحدثه من اهتزاز في بنية الأسرة التقليدية.

ضمن هذا السياق، يمكن مقاربة التحضر بما يعنيه من هجرة من المجال القروي إلى الحضري متغيرا لا يمكن إغفاله في تفسير تنامي النزاعات الأسرية التي تنشأ بسبب تعارض المصالح والرموز، هذه النزاعات التي تحال على القضاء لتشهد مراحل جديدة قد تكون غالبا انفصال الزوجين بشكل قانوني بعد انفصالهما سابقا على مستوى التواصل الوجداني.

لقد أسفرت تغيرات كثيرة شهدتها الأسرة، كما هو الحال بالنسبة للانتقال من نموذج الأسرة الممتدة إلى الأسرة النووية عن تآكل الدور الوسيط لكبار السن والفقيه والجماعة، بما يعنيه من تراجع فاعلية آليات الضبط الاجتماعي التقليدية. ومما يعمق هذه الإشكالية أن 52% من المشاركين يقيمون معرفتهم بنظام التقاضي وإجراءاته بالمتوسط، فيما يرى 45% منهم أنها ضعيفة أو ضعيفة جدا، وهو ما يفسر توصيف بعض المشاركات في المقابلات للمحكمة بأنها "متاهة"، توصيف قد يكشف الشعور بالغربة المؤسساتية وضعف الوصول المعلوماتي الذي يشير إلى أن الأسرة الحديثة بنسبة كبيرة تقف بين ضعف الآليات التقليدية وعدم بلوغ الآليات المؤسساتية الحديثة للفاعلية الكافية.

[1] بيانات صادرة عن مكتب المساعدة الاجتماعية، قسم قضاء الأسرة، المحكمة الابتدائية بتطوان، الربع السنوي الأول، 2023.

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

2.3التمثلات الاجتماعية حول المحاكم وأثرها في فاعلية المساعدة الاجتماعية

أظهرت الدراسة وجود علاقة وثيقة بين التمثلات الاجتماعية السلبية المرتبطة بالمحاكم وضعف ثقة الأفراد في قدرتها على فض نزاعاتهم الأسرية. فقد أبدى 45% من المشاركين مستوى ضعيفا من الثقة في التنظيم القضائي (21.5% لا يثقون أبدا، و23.8% يثقون قليلا)، في مقابل 13.8% فحسب ممن يثقون في قدرة المحكمة على الفصل في النزاعات الزوجية.

إن هذه الصورة الذهنية الأقرب إلى السلبية حول منظومة العدالة ترتبط بالعديد من العوامل المتشابكة: أبرزها ارتباط المحكمة رمزيا في وعي الأفراد بالطلاق وتفكيك الرابطة الأسرية لا بالصلح وإعادة الاستقرار، وهو ما يتناقض جذريا مع الهدف الاستراتيجي للمساعدة الاجتماعية القضائية بشكل خاص والتنظيم القضائي بشكل عام. يضاف إلى ذلك تعقيد الإجراءات البيروقراطية وما يمكن اعتباره جفافا على مستوى اللغة القانونية باعتبارها بعيدة عن الرأسمال الاجتماعي لأغلب الفئات الاجتماعي، كل ذلك يكرس الشعور بالغربة اتجاه المؤسسة القضائي ويعمق من تردد الأفراد الذين يفرض عليهم الواقع المعاش خلال مرحلة ما ولوج هذه المؤسسة، فضلا عن غياب ثقافة قانونية مجتمعية تمكن الأفراد من التعامل الواعي مع منظومة التقاضي وآلياتها بسبب غياب هذه الثقافة عن آليات التنشئة كالمدرسة.

إن المنظور الفيبري يشير بوضوح إلى الطريقة التي تعكس بها هذه التمثلات فجوة رمزية عميقة بين المنطق البيروقراطي-القانوني الذي يؤطر عمل المؤسسة القضائية، والمنطق الاجتماعي- الثقافي الذي يحكم تصورات الأفراد وتوقعاتهم منها. هذه الفجوة الرمزية هي التي تفسر قلة فاعلية المساعدة الاجتماعية القضائية عن تحقيق أهدافها رغم توفرها نظريا في المنظومة القضائية.

3.3 فاعلية المساعدة الاجتماعية القضائية في ضوء المعطيات الميدانية

تكشف المعطيات الوثائقية التي تم بلوغها ضمن البحث الميداني عن قصور واضح في مستوى فاعلية المساعدة الاجتماعية القضائية في تدبير حالات الصراعات الاجتماعية، هذه الصراعات التي تعتبر اختلالا حاصلا في الآليات المقننة لعملية اتخاذ القرار، ما يجعل الأفراد والجماعات تواجه صعوبة في تحديد البديل السلوكي[1]، ويتجلى ذلك في ثلاثة مؤشرات كمية دالة: فمن بين 121 ملفا للطلاق أحيل على مكتب المساعدة الاجتماعية خلال الربع السنوي الأول من 2023 بغرض الصلح، لم تتجاوز نسبة نجاح هذه العملية 8% (10 حالات فحسب). كما لا تتعدى نسبة مشاركة المساعدين الاجتماعيين في محاولات الصلح ضمن قضايا طلاق الشقاق المدروسة 20%، أي محاولة واحدة من كل خمس قضايا طلاق، بما يشير إلى قلة القضايا التي تحال على مكتب المساعدة الاجتماعية قصد النظر فيها بغرض تحقيق الصلح.

إن أرقام الطلاق تعتبر عالية رغم المجهودات المبذولة لحدود الساعة من طرف المؤسسة القضائية، إذ تسجل أحكام بالتطليق للشقاق في 72% من القضايا المعروضة على المحكمة، مقابل 20% فقط تنتهي بالتنازل عن الدعوى.

ويمكن إجمال الإكراهات المحددة لمحدودية فاعلية المساعدة الاجتماعية في تدبير النزاعات بين الزوجين ضمن ثلاثة مستويات متداخلة :

أولها عبارة عن **إكراهات تنظيمية**، تتمثل في قلة القضايا التي تفوض للمساعدين الاجتماعيين من طرف القضاة، بسبب غياب نص قانوني يفرض إلزامية هذا التفويض.

[1] جيمس مارش وهيربرت سايمون، *التنظيمات*، ترجمة عبد الرحمان بن أحمد هيجان، ط2، معهد الإدارة العامة، الرياض، 2001، ص:205.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ثانيا، **إكراهات بيروقراطية** تتجلى في تعذر عمل المساعدين خارج مقرات المحكمة وتقييد تدخلهم بإجراءات إدارية تأخذ وقتا طويلا يتعارض مع ضرورة التسريع في تدبير النزاعات بين الزوجين لما لها من أثر بالغ على استقرار المؤسسة الأسرية والوضعية الاجتماعية والاقتصادية والنفسية للأبناء.

ثالثا، **إكراهات رمزية** ترتبط بالتمثلات السلبية للأفراد حول المحكمة وضعف ثقتهم في قدرتها على تحقيق الصلح، بل النظر إليها كمكان لتفاقم الصراع والخلاف بدل تدبيره.

يشير ذلك إلى أن المساعدة الاجتماعية كشكل حديث من أشكال تدبير النزاعات الأسرية لازالت غير قادرة على تعويض الآليات الاجتماعية التقليدية[1].

4.3 ديمومة الأشكال التقليدية للمساعدة الاجتماعية

تفترض النظرية الوظيفية بأن التحديث يفضي حتما إلى حلول التنظيم المؤسساتي محل الأشكال التقليدية، لكن هذه الدراسة تظهر بأن الأفراد في مجتمع الدراسة لا زالوا يفضلون التوجه إلى الأسرة والمعارف لحل نزاعاتهم الزوجية بدلا من اللجوء إلى المحاكم. هذا ما تكشفه الأرقام، إذ أن نسبة غير المؤيدين لولوج مسار التقاضي تتجاوز ضعف نسبة المؤيدين في مختلف الفئات، بما فيها حاملو الشهادات الجامعية العليا (59 غير مؤيد مقابل 31 مؤيدا).

ويعود هذا التفضيل إلى جوهر ما تمنحه الآليات التقليدية من مشروعية رمزية، إذ أنها تستحضر قيما مشتركة وروابط اجتماعية وفاعلين يستمدون شرعيتهم من المعتقد الديني، تمنح المتدخل حق الولوج إلى الفضاء الأسري الحميمي دون أن يدرك تدخله في الوعي الجمعي بوصفه اعتداء أو تجاوزا للحدود. وهذه المشروعية الرمزية هي بالضبط ما يفتقر إليه التنظيم القضائي في نظر شريحة واسعة من الأفراد، مما يضعف قدرته على ممارسة دوره الترابطي والإصلاحي.

إن نسبة كبيرة من الأفراد يتمثلون التنظيم القضائي بوصفه مؤسسة عقابية يلج إليها من يريد بغيره العقاب، دون إدراك بأن هدفها في الأصل يكمن في تحقيق السلم الاجتماعي، بما يعنيه من تدبير عادل لقضايا الأفراد بما تقضيه النصوص القانونية التي تأخذ بعين الاعتبارات كافة مناحي الحياة الاجتماعية.

يشير هذا الواقع إلى نوع من الازدواجية على مستوى المعايير، بحيث يتعايش نظامان للمساعدة الاجتماعية جنبا إلى جنب دون أن يتكاملا أو يتناسقا، والأول هو نظام تقليدي مبني على التضامن والثقة والرمزية الجمعية بمعناها العفوي الذي لا يؤطره قانون ولا مؤسسات رسمية، والثاني مؤسساتي مبني على الإجراء والمعيار القانوني الذي تطبقه سلطات إنفاذ القانون.

تبعا لما سبق، يظل التوتر بين النظامان بدل أن يتكاملا، أو يعوض أحدهما الآخر بشكل كامل، هذا ما يحرك الكثير من تعقيدات المشهد القضائي الأسري.

إن هذه الدراسة تظهر في نتائجها دينامية اجتماعية، وهي أن هذا الانتقال من منطق الإحسان والخير التقليدي إلى المنطق المؤسساتي المنظم، الذي لا يتحقق بشكل آلي أو خطي، بل عبر توتر وتدافع بين منظومتين للقيم والممارسات: منظومة أولى تقليدية مبنية على التضامن الأولي بالمفهوم الدوركايمي والرمزية الدينية/الاجتماعية المستمدة من المخيال الجمعي، والثانية مؤسساتية مبنية على الإجراء البيروقراطي والمعيار القانوني.

---

[1] صوالحي محمد، *المساعدة الاجتماعية في أقسام قضاء الأسرة: الواقع والانتظارات والاكراهات*، مكتبة دار السلام، الرباط، 2018، ص:47-48.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

5.3 الفعل الاجتماعي بين المنطق التقليدي والمؤسساتي

يتيح الإطار النظري الفيبري أداة تحليلية بالغة الأهمية لفهم هذا التوتر الحاصل بين التقليدي والحداثي، إذ يميز ماكس فيبر بين أربعة أنماط من الفعل الاجتماعي: أولها التقليدي، ثم الوجداني، والقيمي العقلاني، ورابعا الغائي العقلاني. وما تكشفه هذه الدراسة هو أن ردود فعل الأفراد حول النزاعات الزوجية لا تزال تنتمي في معظمها إلى الأنماط التقليدية والوجدانية[1].

إن دراسة الدوافع التي ترتبط بالفعل، باعتباره نتاجا لجهد فاعل يمتلك نوعا من الاستقلالية والحرية[2] التي تجعل من الممكن للأفرد أن يحدث نوعا من التغيير الاجتماعي، خلافا للطرح الدوركايمي.

هذه الدوافع تتعارض مع ما يهدف إليه التنظيم القضائي في فرض منطق الفعل الغائي العقلاني. هذا التنافر بين مستويات الفعل هو ما ينتج فجوة رمزية تعيق فاعلية المساعدة الاجتماعية القضائية، وتتسع هذه الفجوة مع المعالجة القانونية المحضة التي لا تأخذ بعين الاعتبار الواقع الاجتماعي وتفاعل المجتمع مع النص.

يمكن الإشارة إلى أن الانتقال من الفعل التقليدي إلى الفعل المؤسساتي العقلاني يستلزم شروطا لم تكتمل بعد ضمن هذا السياق المدروس، إذ تبقى التمثلات الاجتماعية حول المحكمة في المجتمع مقرونة بمعاني العقاب والفصل الأسري لا بمعاني الدعم والمصالحة، لدرجة أن ولوج المحاكم قد يعمق الخلافات بين كثير من الأسر، باعتبار هذا الولوج نوعا من العنف الرمزي حسب الطرف الآخر. هذه الفجوة تفسر تراجع فاعلية المساعدة الاجتماعية القضائية رغم الجهود الكثيرة المبذولة في توظيف المساعدين الاجتماعيين، وفتح النقاش حول مراجعة مدونة الأسرة، لكن، مع التأخر في تهيئة الشروط اللازمة لتحقيق أنسنة حقيقية للقضاء باعتبارها تفاعلا مستمرا بين الاجتماعي والقانوني.

6.3 حدود الوظيفة المؤسساتية الجديدة

يشير هذا المقال إلى بعد بالغ الأهمية، وهو أن النزاعات الزوجية لا تحال على المساعدة الاجتماعية القضائية إلا في 20% من الحالات داخل المنظومة القضائية ذاتها، رغم أن المساعد الاجتماعي غالبا أكثر إحاطة بالقضايا ذات البعد الاجتماعي لا العقابي بحكم تكوينه الأكاديمي والوظيفي، مما يشير إلى نوع من الهشاشة على مستوى مكانة هذه المهنة الجديدة حتى في البيئة المؤسساتية التي نشأت لخدمتها. هذا ما يفيد بأن المشكلة التي يسلط المقال الضو عليها ليست في الأفراد كفاعلين ضمن التنظيم القضائي، بل في البيئة التنظيمية التي لم تهيأ بما يكفي لاستيعاب هذا الدور وتفعيله.

إن من غير الكافي إحداث وظيفة مؤسساتية بقرار إداري محض، بل لا بد من تأهيل المحيط التنظيمي والثقافي لاستيعابها وتفعيلها، بما يعنيه ذلك من توعية مختلف الفاعلين بأدوار هذا الفاعل الجديد، انطلاقا من أن تحقيق الفاعلية المطلوبة يستلزم تكاملا بين ثلاثة مستويات: الإصلاح التشريعي، والتحول الثقافي المؤسساتي، والتغيير التدريجي في التمثلات الاجتماعية لدى عموم الأفراد.

---

[1] سكوت جون، *علم الاجتماع: المفاهيم الأساسية*، ترجمة عثمان محمد، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2009، ص:293-294.

[2] Frédéric Lebaron, *Les 300 mots de la sociologie*, Dunod, Paris, 2014, p. 23.

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الخاتمة

انطلاقا من دراسة حالة المحكمة الابتدائية بتطوان، يقدم هذا المقال قراءة سوسيولوجية لدينامية التغير الاجتماعي الذي طرأ على أنماط المساعدة الاجتماعية من منطق الإحسان والتضامن التقليدي إلى المنطق المؤسساتي المنظم. إذ أن هذا التحول لا يزال في طور النشأة والتشكل على مستوى الميدان المدروس، إذ لازال يواجه إكراهات عديدة موضوعية وذاتية.

من الناحية الموضوعية، تتصف الموارد البشرية والمادية المرصودة لهذا الهدف بالمحدودية وعدم الكفاية، مع غياب الإلزام القانوني الصريح بتفويض القضايا للمساعدين الاجتماعيين، مما يحول دورهم في المنظومة القضائية من فاعل إلى هامشي. ومن الناحية الذاتية، لا تزال التمثلات الاجتماعية ترتبط بالمحكمة بوصفها فضاء للفصل والعقاب لا للدعم والمصالحة وإعادة بناء الرابطة الأسرية.

إن هذه الدراسة توصي بنقاط كثيرة، لعل أبرزها مراجعة منظومة العلاقات بين مكونات التنظيم القضائي والدور الحقيقي للمساعدة الاجتماعية، مع تحقيق شكل من ترسيخ إلزامية تفويض القضايا الأسرية للمساعدين الاجتماعيين وتوسيع نطاق تدخلهم خارج الفضاء المادي للمحكمة اعتبارا لأن تدبير القضايا الاجتماعية تتطلب تدخلات وبحوث خارج المحاكم بطريقة تمنح للمساعد الاجتماعي مساحة من القدرة على الدراسة والتتبع، مع تطوير استراتيجيات تواصلية وطنية تعيد تأطير صورة المحكمة في الوعي الجمعي كمؤسسة لتجاوز التراعات لا ترسيخها، مع الاستثمار في تكوين المساعدين الاجتماعيين وتأهيلهم للعمل في سياقات ثقافية متعددة تختلف باختلاف الفئات الاجتماعية، بالإضافة إلى تشجيع البحث العلمي المرتبط بهذا المجال.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المصادر والمراجع:

✓ أولاً: المراجع باللغة العربية

- الحوراني، م .(2008) .*النظرية المعاصرة في علم الاجتماع* .دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.
- سكوت ج. (2009). *علم الاجتماع: المفاهيم الأساسية* (م عثمان، مترجما). الشبكة العربية للأبحاث والنشر.
- شرايمي، م .(2013) .*الخدمة الاجتماعية: بحث في مهنة الخدمة الاجتماعية بالمغرب* .دار النشر طوب بريس.
- صوالحي، م .(2018) .*المساعدة الاجتماعية في أقسام قضاء الأسرة: الواقع والانتظارات والإكراهات – دراسة سوسيوقانونية* .مكتبة دار السلام.
- عطية، ع .(2016) .*التدخل الاجتماعي: المستويات الميادين والتجارب* (ط. 2). دار النشر نلسن.
- غيدنز، أ .(2001) .*علم الاجتماع* (ف. الصياغ، مترجما). مركز دراسات الوحدة العربية.
- فاوزي، ه .(2021) .*تقرير حول حلقة تكوينية حول المساعدة الاجتماعية داخل المرفق القضائي* .وزارة العدل.
- مارش، ج.، وسايمون، ه .(2001) .*المنظمات* (ع. أ. هيجان، مترجما) (ط. 2). معهد الإدارة العامة.

✓ ثانيًا: النصوص القانونية

- المملكة المغربية .(2004) .القانون رقم 70.03 بمثابة مدونة الأسرة، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.04.22 بتاريخ 3 فبراير 2004 .الجريدة الرسمية، العدد 5184، 5 فبراير 2004.
- المملكة المغربية .(2021) .القانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية .الجريدة الرسمية، العدد 6975، 5 أبريل 2021.
- المملكة المغربية .(2022) .القانون رقم 38.15 المتعلق بالتنظيم القضائي .الجريدة الرسمية، العدد 7108، 14 يوليوز 2022.
- المملكة المغربية .(2024) .القانون رقم 45.18 المتعلق بتنظيم مهنة العاملات والعاملين الاجتماعيين، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.21.95 بتاريخ 26 يوليوز 2021 .الجريدة الرسمية، العدد 7295، 29 أبريل 2024.

✓ ثالثا: المراجع الأجنبية

- Ayalew, S. (2016). Role and Contribution of Social Work Practice in Court Setting and Its Support System (Unpublished Master's Thesis). Addis Ababa University.
- Etienne, J., Bloess, F., Noreck, J.-P., & Roux, J.-P. (2004). Dictionnaire de sociologie. Hatier.
- Lebaron, F. (2014). Les 300 mots de la sociologie. Dunod.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/